الهيئة الاتحادية للضرائب
FEDERAL TAX AUTHORITY

United Arab Emirates

CTP013

توضيح عامّ بشأن ضريبة الشركات

شرط حصص الملكية لنقل الخسائر الضريبية بموجب الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (38) من قانون ضريبة الشركات

Corporate Tax Public Clarification

Ownership interest requirement for the transfer of Tax Losses under Article 38(1)(c) of the Corporate Tax Law

الموضوع

يتم تنظيم ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال وتعديلاته ("قانون ضريبة الشركات")، وقراراته التنفيذية.

وفقاً للبند (1) من المادة (38) من قانون ضريبة الشركات، يجوز خصم الخسارة الضريبية، أو أي جزء منها، من الدخل الخاضع للضريبة العائد لخاضع للضريبة آخر في حال استيفاء الشروط ذات الصلة. وتشترط الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (38) من قانون ضريبة الشركات أن يملك أي من الخاضِعَين للضريبة، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة 75% على الأقل من حصص الملكية في الشخص الآخر، أو أن يملك شخص ثالث، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة 75% على الأقل من حصص الملكية في كُلٍ من الخاضِعَين للضريبة ("شرط ملكية نسبة 75%").[1]

يتمثل الغرض من هذا التوضيح العامّ في توضيح كيفية تحديد شرط ملكية نسبة 75%.

Issue

Corporate Tax in the UAE is regulated by Federal Decree-Law No. 47 of 2022 on the Taxation of Corporations and Business and its amendments ("Corporate Tax Law"), and its implementing decisions.

According to Article 38(1) of the Corporate Tax Law, a Tax Loss or a portion thereof may be offset against the Taxable Income of another Taxable Person if the relevant conditions are met. Article 38(1)(c) of the Corporate Tax Law requires that either Taxable Person has a direct or indirect ownership interest of at least 75% in the other, or a third Person has a direct or indirect ownership interest of at least 75% in each of the Taxable Persons (the "75% ownership condition").[1]

This Public Clarification intends to clarify how this 75% ownership condition is determined.

ملخص

يمكن استيفاء شرط ملكية نسبة 75% إذا كان شخص ثالث يملك، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة 75% على الأقل من حصص الملكية في كُلٍ من الخاضِعَين للضريبة. ولا يمكن تجميع حصص الملكية العائدة لأكثر من شخص ثالث لتحديد ما إذا كان قد تم استيفاء شرط ملكية نسبة 75%. ويتم استيفاء هذا الشرط فقط إذا كان هناك شخص ثالث واحد يملك حصص ملكية في كلا الخاضِعَين للضريبة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

Summary

The 75% ownership condition can be met, if a third Person has a direct or indirect ownership interest, of at least 75% in each of the Taxable Persons. It is not possible to aggregate the ownership interest of several third Persons in determining if the 75% ownership condition is met. The condition is met only if there is a single third Person that has an ownership interest in

both Taxable Persons, either directly or indirectly.

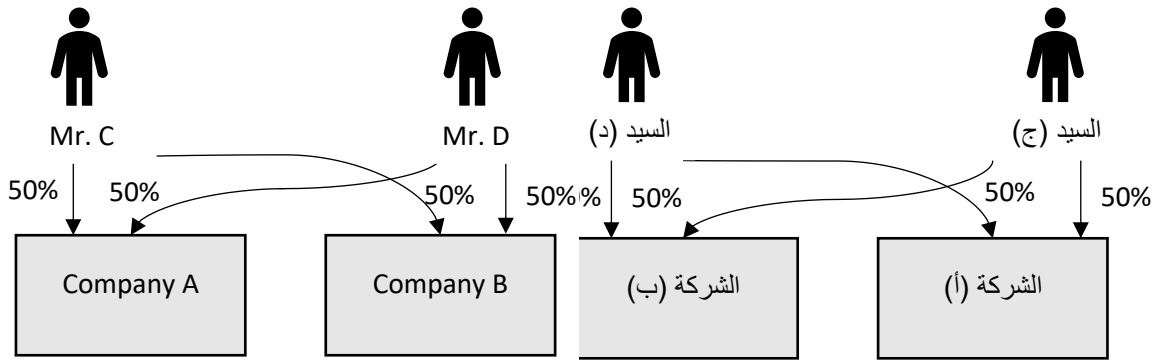
Detailed Analysis

The 75% ownership condition can be met if a third Person has a direct or indirect ownership interest of at least 75% in each of the Taxable Persons.

Common ownership interest of at least 75% can exist if the third Person is either a juridical person or a natural person. As a result, the 75% ownership condition can be met if there is a common direct or indirect owner that is a Resident Person, a Non-Resident Person, an Exempt Person, or a Person that is not subject to Corporate Tax.

The 75% ownership condition is not met if the 75% ownership interest is split over more than one Person and there is no single third Person that has 75% common ownership interest. In other words, it is not possible to aggregate the ownership interest of several third Persons to meet the 75% ownership condition.

Example:



Company A and Company B are Resident Persons in the UAE. Mr. C holds 50% of the shares in Company A and 50% of the shares in Company B. Mr. D holds the remaining 50% of the shares in

تحليل تفصيلي

يمكن استيفاء شرط ملكية نسبة 75% إذا كان شخص ثالث يملك، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة 75% على الأقل من حصص الملكية في كل من الخاضِعَين للضريبة.

ويمكن أن تتحقق حصص ملكية مشتركة بنسبة لا تقل عن 75% إذا كان الشخص الثالث شخصاً اعتبارياً أو شخصاً طبيعياً. ونتيجة لذلك، يمكن استيفاء شرط ملكية نسبة 75% إذا كان هناك مالك مشترك، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواءً كان شخصاً مقيماً أو شخصاً غير مقيم أو شخصاً مُعفى أو شخصاً غير خاضع لضريبة الشركات.

ولا يُعتبر شرط ملكية نسبة 75% مُستوفىً إذا كانت النسبة البالغة 75% من حصص الملكية موزعة بين أكثر من شخص، ولم يكن هناك شخص ثالث واحد يملك حصص ملكية مشتركة بنسبة 75%. وبمعنى آخر، لا يمكن تجميع حصص الملكية لأكثر من شخص ثالث بهدف استيفاء شرط ملكية نسبة 75%.

مثال:

الشركة (أ) والشركة (ب) شخصان مقيمان في الدولة. يملك السيد (ج) نسبة 50% من أسهم الشركة (أ) و50% من أسهم الشركة (ب). يملك السيد (د) نسبة الأسهم المتبقية البالغة 50% في كلٍ من الشركة (أ) والشركة (ب).

Company A and Company B.

Mr. C and Mr. D do not individually have a direct or indirect ownership interest of at least 75% in Company A and Company B. Therefore, the 75% ownership condition is not met and, hence, any Tax Losses of Company A cannot be offset against the Taxable Income of Company B (or vice versa).

لا يملك كل من السيد (ج) والسيد (د)، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة 75% على الأقل من حصص الملكية في كلٍ من الشركة (أ) والشركة (ب). بالتالي، لا يتم استيفاء شرط ملكية نسبة 75%، ولذلك لا يمكن خصم أي خسائر ضريبية للشركة (أ) من الدخل الخاضع للضريبة للشركة (ب) (أو العكس).

This Public Clarification issued by the FTA is meant to clarify certain aspects related to the implementation of the Federal Decree-Law No. 47 of 2022 on the Taxation of Corporations and Business, and its amendments.

This Public Clarification states the position of the FTA and neither amends nor seeks to amend any provision of the aforementioned legislation. Therefore, it is effective as of the date of implementation of the relevant legislation, unless stated otherwise.

The example in this Public Clarification shows how these elements operate in isolation and do not show all the possible interactions with other provisions of the Corporate Tax Law that may occur. They do not, and are not intended to, cover the full facts of the hypothetical scenarios used nor all aspects of the Corporate Tax regime, and should not be relied upon for legal, accounting, regulatory or tax advice purposes.

These examples are only meant for providing the readers with general information on the subject matter of this Public Clarification. They are exclusively intended to explain the rules related to the subject matter of this Public Clarification and do not relate at all to the tax, accounting, regulatory or legal position of any specific juridical or natural persons.

يهدف هذا التوضيح العام الصادر عن الهيئة الاتحادية للضرائب إلى توضيح بعض المواضيع المتعلقة بتطبيق المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال وتعديلاته.

هذا التوضيح العام يتضمن موقف الهيئة الاتحادية للضرائب ولا يُعدّل ولا يهدف إلى تعديل أي من أحكام التشريعات المذكورة. ولذلك، فإن هذا التوضيح العام ساري اعتباراً من تاريخ تطبيق التشريعات الضريبية المذكورة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في النص.

تُظهر الأمثلة الواردة في هذا التوضيح العام كيفية عمل هذه العناصر بمعزل عن بعضها البعض، ولا تُظهر جميع التفاعلات المحتملة التي قد تحدث مع الأحكام الأخرى لقانون ضريبة الشركات. ولا تشمل هذه الأمثلة، ولا يقصد منها أن تشمل، جميع الحقائق المتعلقة بالسيناريوهات الافتراضية المُستخدمة، ولا جميع جوانب نظام ضريبة الشركات، ولا ينبغي الاعتماد عليها لأغراض المشورة القانونية أو المحاسبية أو التنظيمية أو الضريبية.

تهدف هذه الأمثلة فقط إلى تزويد القرّاء بمعلومات عامة حول موضوع هذا التوضيح العام. وهي تهدف حصرياً إلى شرح القواعد المتعلقة بموضوع هذا التوضيح العام، ولا تتعلق إطلاقاً بالوضع الضريبي أو المحاسبي أو التنظيمي أو القانوني لأي شخص اعتباري أو شخص طبيعي مُحدد.

Legislative References:

المراجع التشريعية:

In this clarification, Federal Decree-Law No. 47 of 2022 on the Taxation of Corporations and Business, and its amendments is referred to as “Corporate Tax Law”.

في هذا التوضيح، يُشار إلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال وتعديلاته بعبارة "قانون ضريبة الشركات".

Article 1 of Corporate Tax Law defines the following terms as:

تُعرّف المادة (1) من قانون ضريبة الشركات المصطلحات الآتية:

“Corporate Tax” – The tax imposed by the Corporate Tax Law on juridical persons and Business income.

"ضريبة الشركات": الضريبة التي تُفرض بموجب قانون ضريبة الشركات على الأشخاص الاعتباريين ودخل الأعمال.

“Exempt Person” – A Person exempt from Corporate Tax under Article 4 of the Corporate Tax Law.

"الشخص المُعفى": الشخص المُعفى من ضريبة الشركات وفقاً للمادة

(4) من قانون ضريبة الشركات.

"الشخص غير المقيم": الخاضع للضريبة المحدد في البند (4) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.

"الشخص": أي شخص طبيعي أو شخص اعتباري.

"الشخص المقيم": الخاضع للضريبة المحدد في البند (3) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.

"الخسارة الضريبية": الدخل السلبي الخاضع للضريبة عن الفترة الضريبية المعنية، الذي يتم احتسابه بموجب قانون ضريبة الشركات.

"الدخل الخاضع للضريبة": الدخل الخاضع لضريبة الشركات بموجب قانون ضريبة الشركات.

"الخاضع للضريبة": الشخص الذي يخضع لضريبة الشركات في الدولة بموجب قانون ضريبة الشركات.

1. ينصّ البند (1) من المادة (38) من قانون ضريبة الشركات على أنه يجوز خصم الخسارة الضريبية، أو أي جزء منها، من الدخل الخاضع للضريبة العائد لخاضع للضريبة آخر في حال استيفاء جميع الشروط الآتية:
   أ. أن يكون كِلا الخاضِعَين للضريبة شخصين اعتباريين.
   ب. أن يكون كِلا الخاضِعَين للضريبة شخصين مقيمين.
   ج. أن يملك أيٌ من الخاضِعَين للضريبة، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة (75%) خمسة وسبعين بالمائة على الأقل من حصص الملكية في الشخص الآخر، أو أن يملك شخص ثالث، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة (75%) خمسة وسبعين بالمائة على الأقل من حصص الملكية في كلٍ من الخاضِعَين للضريبة.
   ح. أن تكون الملكية المشتركة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من البند (1) من المادة قائمة منذ بداية الفترة الضريبية التي تم فيها تكبد الخسارة الضريبية ولغاية نهاية الفترة الضريبية التي يقوم فيها الخاضع للضريبة المنقولة إليه الخسارة بخصمها من دخله الخاضع للضريبة.
   خ. ألا يكون أيٌ منهما شخصاً مُعفى.
   د. ألا يكون أيٌ منهما شخصاً مؤهلاً قائماً في المنطقة الحرة.
   ذ. أن تنتهي السنة المالية لكل منهما في ذات التاريخ.
   ر. أن يقوم كل منهما بإعداد قوائمهم المالية باستخدام ذات المعايير المحاسبية.

"Non-Resident Person" – The Taxable Person specified in Article 11(4) of the Corporate Tax Law.

"Person" – Any natural person or juridical person.

"Resident Person" – The Taxable Person specified in Article 11(3) of the Corporate Tax Law.

"Tax Loss" – Any negative Taxable Income as calculated under the Corporate Tax Law for a given Tax Period.

"Taxable Income" – The income that is subject to Corporate Tax under the Corporate Tax Law.

"Taxable Person" – A Person subject to Corporate Tax in the UAE under the Corporate Tax Law.

1. Article 38(1) of the Corporate Tax Law states that a Tax Loss or a portion thereof may be offset against the Taxable Income of another Taxable Person where all of the following conditions are met:
   a. Both Taxable Persons are juridical persons.
   b. Both Taxable Persons are Resident Persons.
   c. Either Taxable Person has a direct or indirect ownership interest of at least 75% (seventy-five percent) in the other, or a third Person has a direct or indirect ownership interest of at least 75% (seventy-five percent) in each of the Taxable Persons.
   d. The common ownership under Clause 1(c) of the Article must exist from the start of the Tax Period in which the Tax Loss is incurred to the end of the Tax Period in which the other Taxable Person offsets the Tax Loss transferred against its Taxable Income.
   e. None of the Persons are an Exempt Person.
   f. None of the Persons are a Qualifying Free Zone Person.
   g. The Financial Year of each of the Taxable Persons ends on the same date.
   h. Both Taxable Persons prepare their financial statements using the same accounting standards.